التقاء حرف المدّ بالساكن المدغم

أ. د. أحمد محمد قدّور(*)

1) تمهيد:

هذه مسألة من مسائل التركيب، عرض لها القرّاء وعلماء التجويد والنحاة على أنحاء شتى. وأهمّها مبحث المدّ الذي عكف عليه القرّاء أولًا، ثم تلاهم علماء التجويد. أما النحاة والتّصريفيون فقد درسوا هذه المسألة ضمن باب خاصّ بالتقاء الساكنين، وقفوا فيه على مسائل أخرى من هذا النحو. وقد تعدّدت آراء القدامى في تفسير هذه المسألة، وامتدّت إلى بحث حروف المدّ، وآلية الإدغام، وما يتعلّق بذلك من جوانب صوتية تشكيلية ستكون مدار هذا البحث الوجيز.

وينبغي أن نرجع إلى مفهوم القدامى للمدّ، فقد شرطوا له أن يكون حرف العلّة مسبوقًا بحركة مجانسة له، فالواو يجب أن تسبق بضمّ، والياء يجب أن تسبق بكسر. أما الألف فمفتوح قبلها دائمًا. والواو والياء والألف عدّت سواكن مع ذلك. وهناك وضع آخر تأتي فيه الواو والياء ساكنتين بعد فتح، وهو ما عدّوه لينًا مع شيء من المدّ. أما إذا تحرّكت الواو والياء فهما مع

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.
ورد إلى المجمع بتاريخ ١٨/ ١/ ٢٠٢٣م.

الصحاح حتمًا. ويدلّ هذا على أنّ حروف المدّ تشترك مع حالتين أُخريين تُسلكان في الصحاح غالبًا، ولا تستقلان برسم خاصّ. كما أنّ المدّ في العروض ليس له تمثيل، إذ اعتبر حركةً وسكونًا فقط من دون تمثيل للمدّ في أثناء ذلك. فقولنا: (ما) تساوي في الوزن حركةً وسكونًا، أي (/ 0)، وقولنا: (مَن) تساوي كذلك حركةً وسكونًا، أي (/ 0). وهذا موضوع آخر له شأن قريب. ونظر بعض المحدثين في هذه الحالات، ورأى أنّ حالة المدّ هي: حركة طويلة صرفة، والحالة الأخرى، أي حالة اللين، هي حركة مركبة (نحو صَوْم، وعَيْن). والحالة المتبقية، أي حالة الواو والياء المتحركتين، هي شبه حركة، أو نصف حركة[(١)]. على أنّ هناك من رفض وصف الحالتين الأخيرتين بأنهما من صنف الحركات، وأبقى على وصف حالة المدّ بالحركة الطويلة فقط. أما الحالتان الأخريان فألحقتا بالصّحاح معًا[(٢)].

وأنكر بعض المحدثين أن تكون الواو والياء مبنية على السكون، لذلك رفض مفهوم التقاء الساكنين، وعزا تلك الحالة إلى وجود مقطع مرفوض أو مكروه. وأنّ القدامى أخطؤوا حين ذكروا أنّ قبل حروف المدّ حركات مماثلة لها. فالألف والواو والياء يُشكّل كلٌّ منها جزءًا واحدًا، أما وضع الحركات قبلها فمن باب الغلط الذي جاءهم من نظام الكتابة[(٣)]. ورأى العلّامة تمّام حسّان أنّ

(١) «طول الحركة في اللغة العربية وعلاقته بالبنية المقطعية»، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ليحيى علي أحمد، ص١٣٠-١٣١ وبين اللسانيات وعلوم اللغة لأحمد محمد قدّور، ص٥٠-٥٢.

(٢) بين اللسانيات وعلوم اللغة، ص٤٦-٤٧ و«الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية»، لسمير شريف ستيتية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، ص١٥٠ وما يليها.

(٣) بين اللسانيات وعلوم اللغة، ص٤٨-٥٦، و«أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية» ليحيى قاسم، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الحادي عشر، ص١٤٩ وما يليها.

الصرفيين حين نسبوا السكون إلى حروف المدّ عند الكلام على التقاء الساكنين، كما في ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ و﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ لم يقصدوا أنّ حرف المدّ مشكّلٌ هنا بالسكون، لأنّ المدّ والحركة لا يقبلان السكون، ولا الحركة، وإنما قصدوا شيئًا شبيهًا باعتبار العروضيين أنّ حرف المدّ يساوي من حيث الكمية الإيقاعية حركةً متلوّةً بسكون»[٤]. هذا فضلًا عن أنّ حروف المدّ لا يتلوها ساكن، فاعتبرت نهاية المدّ ساكنة لذلك. وأرى أنّ الأمر من باب التعبير عن نهاية المدّ التي لا بدّ من أن تكون ساكنة. أما مفهوم المدّ صوتيًّا فمفهوم لهم بالضرورة، وقد بنوا عليه مباحث متعدّدة. ويذكر في هذا الصدد أنّ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح اجتهد في شرح مفهوم المدّ مستعينًا بالتجارب المخبرية، وانتهى إلى أنّه من جزأين، الأول منهما يبدأ بحركة متصاعدة، والثاني امتداد زمني ينتهي بتلاش متدرّج فسكون. وسيرد شيء من تفصيله لاحقًا[٥]. وهو الذي يشهد التأمل له بصحّته. ويشار في هذا الصدد إلى أنّ بعض الدارسين المحدثين تابع الدرس الاستشراقي الزاعم أنّ حروف المدّ تتألف من حركتين. فالألف انزلاق بين فتحتين، والواو انزلاق بين ضمّتين، والياء انزلاق بين كسرتين. مع أنّه من المحال اجتماع حركتين معًا في موضع واحد لتشكيل المدّ[٦]. وأين هذا الزعم من بيان ابن جني (ت٣٩٢هـ) للعلاقة بين الحركات والحروف «فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف – أحرف المدّ – أنهنّ توابع للحركات ومتنشِّئة عنها. وأنّ الحركات أوائل لها

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، ص٧١.

(٥) «مبادئ التشكيل الصوتي مراجعة وتقييم، لأحمد محمد قدّور، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد٩٣، الجزءان الأول والثاني لعام ٢٠٢٠، ص٢١٥ وما يليها، وبحوث ودراسات في اللسانيات العربية لعبد الرحمن الحاج صالح، ٢/ ١٧٥ وما يليها.

(٦) «مبادئ التشكيل الصوتي...»، ص٢١٥ وما يليها.

وأجزاء منها. وأنّ الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمّة مشبعة»[٧]. وسترد آراء فذّة من هذا النحو في تضاعيف البحث لاحقًا.

٣) المدود والتقاء الساكنين:

ذهب القرّاء وعلماء التجويد إلى أنّ المدّ - في هذا الباب - عبارة عن زيادة المدّ في حروف المدّ لأجل همزة أو ساكن بعدها، يعني الزيادة على المدّ الطبيعي. أمّا القصر فترك تلك الزيادة. والمدّ نوعان: أصلي، وهو اللازم لحروف المدّ ليس لها وجود بعدمه، ويسمّى أيضًا مدًّا ذاتيًّا، وطبيعيًّا، وامتداده قدْر ألِف. وفرعي، وهو المدّ الزائد على المدّ الأصلي لحروف المدّ لسبب من الأسباب[٨]. ويكون المدّ بتطويل زمان صوت الحرف. وهو ليس حرفًا ولا حركة، بل زيادة على كميّة حرف المدّ. ومعنى ذلك أنّ المدّ لا يؤدّي إلى تغيير المعاني هنا[٩]. وهذا المدّ حكم يجب لحروف المدّ واللين إذا كان عقبهما همزة أو ساكن مدغم أو مظهر، كالسماء والبناء، وقائل وبائع، وكالضالّين والعادّين والصاخّة، ونستعين، والأبرار، ويوقفون، ويعلمون إذا وقفت عليها، وما أشبه ذلك[١٠]. والخلاصة أنّ أنواع المدود أربعة: اللازم وهو أقوى المدود بسبب وجود صوت مشدّد بعد الألف وأختيها، وقد قدّر بستّ حركات. والمتصل، وهو وقوع الهمزة بعد حرف المدّ في كلمة واحدة، وقدّر بأربع أو خمس أو ستّ

(٧) سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٢٣، بتحقيق حسن هنداوي.

(٨) جهد المقل للمرعشي، ص٢١٣-٢١٤، ومرشد القارئ إلى معالم المقارئ لابن الطحان، ص٥٠-٥١.

(٩) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد لغانم قدوري الحمد، ص٥٢٣. وهناك مدّ آخر مؤثّر في المعنى، انظر: الخصائص، ٣/ ١٢٨ في الوقف عند التذكّر.

(١٠) الموضح في التجويد للقرطبي، ص١٢٨.

حركات. والمنفصل، وهو وقوع الهمزة بعد حرف المدّ في كلمتين، وقدّر بأربع أو خمس حركات. والعارض، وهو الوقف على الساكن، وهو أقلّها بسبب أنّ الجمع بين الساكنين غير ممتنع في الوقف(١١). على أنّ ما يهمّنا من أنواع المدود، المدّ الناشئ عند الإدغام، وعليه مدار الحديث.

وذكر سيبويه (ت١٨٠هـ) أنّ حرف المدّ بمنزلة متحرّك في الإدغام، لأنه حرف ممطول، لذلك فالإدغام بعد حرف المدّ مقبول، وذلك قولك: إنّ المال لّك، وهم يظلمونّي.. ورادُّوا ومادّوا والجادّة، فصارت – حروف المدّ – بمنزلة متحرّك(١٢). وسبب ذلك أنّ الإدغام يمتنع إذا تصدّر الكلام، إذ أوله ساكن، ولا يبتدأ بساكن، إلا أن يكون مسبوقًا بحركة أو مدّ. نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾، [البقرة: ٢٦٧]، وقوله: ﴿تَكَادُتَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨](١٣). وليس في كلام سيبويه السابق ذكر لالتقاء الساكنين، أو ذكر لضرورة المدّ على ما هو عليه طبيعة. مع إشارته إلى أنّ حرف المدّ ممطول أصلًا. ويصف ابن جني حروف المدّ بأنها أين وقعت، وكيف وجدت فهي حروف ممطولة مصوّتة «إلا أنّ الأماكن التي يطول فيها صوتها، وتتمكّن مدّتها، وهي أن يأتي بعدها – وهي سواكن توابع لما هو منهن، وهو الحركات من جنسهن – الهمزة أو الحرف المشدّد أو أن يوقف عليها عند التذكّر... وإنّما مُطِلَت ومُدّت هذه الأحرف في الوقف وعند التذكر من قبل لو أنّك وقفت عليها غير ممطولة ولا

(١١) «طول الحركة في اللغة العربية..» ليحيى أحمد، ص١٤١.

(١٢) الكتاب لسيبويه ، ٤/ ٤١٩،٤٣٨.

(١٣) إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، ص١٧٨، والخصائص لابن جني، وفيه من هذا النحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَنَنَجَوۡاْ﴾ المجادلة:٩، و﴿فَإِذَا هِيَ تَلۡقَفُ﴾، الأعراف: ١١٧، انظر الخصائص، ٢/ ٣٣٩.

ممكّنة المدة، فقلت: ضربا، وضربوا، واضربي وما كانت هذه حاله، وأنت مع ذلك متذكّر لم تُوجد في لفظك دليلًا على أنك متذكر شيئًا.. لكنّك لما وقفت ومطلت الحرف علم بذلك أنك متطاول إلى كلام تالٍ للأول منوط به»[١٤].

وواضح من كلام ابن جني أنّ هذه الأحرف ممطولة ومصوّتة في كلّ حال، إلا أنّها تتعرّض لمطل جديد ومدّ (أو تطويل) ولتمكين حين تلقى الهمزة والحرف المشدّد أو أن يوقف عليها. ويذكر ابن جني أنّ الألف إذا أُشبع مدّها صار ذلك كالحركة فيها، ألا ترى إلى اطراد نحو «شابّة»، و«دابّة»، و«ادهامّت»، و«ولا الضالّين»[١٥]. وهذا نصّ واضح على أنّ حرف المدّ إذا أُشبع مدّه صار كالحركة، مع أنّ سيبويه لم يشترط الإشباع في ذلك. ويصف ابن جني هذه الأحرف قبل المشدّد والهمز بأنّ المدّ يتمكّن فيهن، ويتمادى بهن الناطق فيطلن ويشعن في الصوت. فإذا التقى الألف بالمشدّد «فإنهم حينئذ ما ينهضون بالألف بقوة الاعتماد عليها فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها عوضًا ممّا يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها، إذا لم يجدوا عليه تطرّقًا ولا بالاستراحة إليه تعلّقًا، وذلك نحو شابّة ودابّة»[١٦].

وذهب الأستراباذي (رضي الدين ت٦٨٨هـ) إلى رأي جديد في هذا الصدد. فالتقاء الساكنين مع حروف المدّ ممكن، «لأنّ هذه الحروف هي الروابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض. وذلك أنّك تأخذ أبعاضها، أعني الحركات فتنتظم بها بين الحروف، ولولاها لم تتّسق. فإذا كانت أبعاضها هي

(١٤) الخصائص، ٣/ ١٢٥-١٢٨.

(١٥) الخصائص، ١/ ٩٢.

(١٦) الخصائص، ٣/ ١٢٥-١٢٦، ويصف ابن جني هذه الأحرف إذا تلاهن الهمز أو الحرف المشدّد بأنهن لدنات وناعمات ووافيات مستطيلات. انظر السابق، ٣/ ١٢٥.

الروابط، وكانت إحداها وهي ساكنة قبل ساكن آخر مددتها ومكّنت صوتك منها حتى تصير ذات أجزاء فتتوصل بجزئها الأخير إلى ربطها بالساكن الذي بعدها. ولذلك وجب المدّ التام في أول مثل هذين الساكنين»[١٧].

وإذا تركنا موضوع تجزئة المدّ إلى حركات، لأنها غير صحيحة – فالمدّ عبارة عن زيادة كميّة للحركة السابقة له – فإننا نرى فهم الأستراباذي لأهمية الحركة والمدّ في وصل الحروف والإدراج. أمّا زيادة المدّ وتمكين الصوت تهوينًا لالتقاء الساكنين فقد مرّ بنا مثيله لدى ابن جني. وابن جني يصرّح بأنّ المدّات لا يتحركن أبدًا[١٨]. فما يحدث حين زيادة المدّ هو إطالة الزمن بما فيها من روائح الحركة، وليس استئنافًا للمدّ أو تجديدًا له أو تبعيضًا. وذكر الخضر اليزدي (كان حيًّا ٧٢٠ للهجرة) أنّ المدّ مهوّن للنطق بالساكن بعده لما فيه من استمرار الصوت[١٩]. ويؤكد ابن جني بأنّ أقعد الثلاثة في المدّ – وهو الألف – لا يسوغ تحريكه، فجرت لذلك مجرى الحركة، ألا ترى أنّ الحركة لا يمكن تحريكها...[٢٠]. وهذا هو المعتمد.

وميّز القدامى بين الألف وأختيها الواو والياء. فسيبويه ذكر أنّ الألف اتّسع لهواء الصوت مخرجه أشدّ من اتساع الياء والواو، لذلك قد تضمّ شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك قِبَل الحنك. وهذه الثلاثة أخفى

(١٧) شرح الشافية للأستراباذي، ٢/ ١١.

(١٨) سرّ صناعة الإعراب لابن جني، ١/ ٢٨.

(١٩) شرح الشافية للخضر اليزدي، ١/ ٤٧٢.

(٢٠) الخصائص، ٢/ ٣١٩. ويقول في موضع آخر: «يقولون: شأبة ودأبة.. فتحاملوا وحملوا أنفسهم على قلبها همزة تطرقًا إلى الحركة وتطاولًا إليه، إذ لم يجدوا إلى تحريكها هي – الألف – سبيلًا لا في هذا الموضع ولا في غيره» وسيرد لاحقًا. انظر: الخصائص، ٣/ ١٢٧.

الحروف لاتّساع مخرجها، وأخفاهن وأوسعهن مخرجًا الألف ثم الياء ثم الواو[٢١]. وهذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف لين ومدّ، ومخارجها متّسعة لهواء الصوت، وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها، ولا أمدّ للصوت[٢٢]. ولذلك رأى ابن جني أنّ أصل المدّ، وأقواه، وأعلاه، وأنعمه، وأنداه إنما هو للألف. وإنما الياء والواو في ذلك محمولان عليها، وملحقان في الحكم بها. ويقول: فكلّما رسخ الحرف في المدّ كان حينئذ محفوظًا بتمامه، وتمادى الصوت به، وذلك الألف ثم الياء ثم الواو. فشابّة إذن أوفى صوتًا، وأنعم جرسًا من أختيها..»[٢٣] والألف أعرق الثلاث في المدّ[٢٤]. فالأصل في حروف المدّ الألف، لأنها حرف مدّ فقط، إذ لا ترد إلا مدًّا، ولأنها أوسع مخرجًا من الواو والياء، كما تقدّم. وأمكن حروف المدّ فيه الألف ثم الياء ثم الواو، وهذا مذهب سيبويه. ولذلك اختار بعض القرّاء تفضيل الألف على الياء، والياء على الواو في التلاوة[٢٥]. وكذلك كانت معظم أمثلة التقاء حرف المدّ بالساكن بعده، سواء أكان مشدّدًا، أم غير ذلك من كلمات فيها الألف، وقد اقتصر عليها بعض المحدثين[٢٦].

(٢١) الكتاب لسيبويه، ٤/ ٤٣٦.

(٢٢) المصدر السابق، ٤/ ١٧٦.

(٢٣) الخصائص، ٣/ ١٢٧.

(٢٤) المصدر السابق، ٣/ ١٢٦.

(٢٥) الدراسات الصوتية لغانم الحمد، ص٥٢٤-٥٢٥. ونقل الحمد عن الداني أنه أعطى حكم المدّ للألف ثم ذكر أنّ حكم الياء المكسور ما قبلها، والواو المضموم ما قبلها مع الهمزة والساكن ومع غيرها كحكم الألف سواء. انظر: الدراسات الصوتية، ص٥٢٦.

(٢٦) «طول الحركة في اللغة العربية..» ليحيى أحمد، إذا اعتمد الألف وحدها لتمثيل المدّ في العربية.

وبيّنت الدراسات الحديثة اختلاف الألف عن أختيها. فموقع كلّ من الواو والضمة، وموقع كلّ من الياء والكسرة متطابق، ولا فرق بين كلّ زوجين منهما إلا في زمن النطق، وهو عادة ما يكون في حروف المدّ ضعفَ الحركات، وقد يزيد على ذلك. أما الألف فموقعها عند النطق يبدو أكثر هبوطًا، وأكثر انسحابًا إلى الخلف ممّا هو عليه عند نطق الفتحة. كما كان موقع اللسان في نطق الألف متراجعًا إلى الخلف أكثر من الياء والواو. فالألف تختلف عن الفتحة في الموقع النطقي، كما تختلف عن الياء والواو بتراجعها إلى الخلف. ويؤدي هذا إلى أنّ الألف تمتاز بتفخيم ما ناتج من تراجع موقعها باتجاه الحلق، ممّا يؤدي إلى اقترابها من ظاهرة التحليق التي تفسّر التفخيم عامة. «فالمنطقة المنشغلة بإحداث التفخيم ليست الطبق فقط، لكنها منطقة الحلق. وعلى هذا يبدو أن وصفها – حروف الإطباق – بالأصوات الحلقية (PHARYNGEALIZED) أنسب من وصفها بالأصوات المطبقة (VERLARIZED)[٢٧]. فضلًا عن ابتعادها عن الحنك الأعلى واتّساع مجرى الهواء معها.

ونشير في ختام هذا الجزء من البحث إلى أنّ بعض العرب يبدل من الألف حين تلقى المدغم همزة فِرارًا من التقاء الساكنين. «وربّما لم يكتف من تقوى لغته ويتعالى تمكينه وجهارته بما تجشّمه من مدّ الألف في هذا الموضع دون أن يطغى به طبعه، ويتخطّى به اعتماده ووطؤه إلى أن يبدل من هذه الألف همزة فيحمّلها الحركة التي كان كلفًا بها، ومصانعًا بطول المَدّة عنها، فيقول: شأبّة، ودأبّة.. فتحاملوا وحملوا أنفسهم على قلبها همزة تطرّقًا إلى الحركة، وتطاولًا إليها، إذ لم يجدوا إلى تحريكها هي سبيلًا، لا في هذا

(٢٧) التشكيل الصوتي في اللغة العربية لسلمان حسن العاني، ص٧١، وانظر كذلك ص٤٢، ٤٣ منه.

الموضع ولا في غيره..»[٢٨]. لكنّ مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) يرى «أنّ بعض العرب يحرّك الساكن قبل المشدّد ليصل بالحركة إلى اللفظ بالمشدّد. فآثر الحركة على زيادة المدّ. فيقول في: دابّة، دأبّة، وقد قرئ «ولا الضأَلين»، أبدل من الألف همزة مفتوحة ليصل بها إلى النطق باللام المشدّدة»[٢٩]. ويلاحظ هنا أنّ مكيًّا أضاف عبارة «تحريك الساكن» إلى ما تقدّم. على أنّ ابن جني ذكر في كتابه «المحتسب» حين الحديث عن «ولا الضألّين» أنّ ذلك نحو من تحريك الألف، وذلك أنّ الحرف يزيد صوتًا بحركاته، كما يزيد صوت الألف بإشباع مدّته[٣٠].

٣) الساكن المدغم وآلية الإدغام:

ذكر القرّاء وعلماء التجويد والنحاة أنّ سبب المدّ (أي زيادته) عند التقاء الحرف المشدّد هو أنّ الحرف الأول من الإدغام ساكن، فيلتقي ساكنان. ولا بدّ من التخلّص من ذلك. ويكون بإشباع المدّ. «فإذا وقع المشدّد بعد ألف وجب

---

(٢٨) الخصائص، ٣/ ١٢٦-١٢٧. ويذكر في موضع آخر أنه قُرئ قوله تعالى: (فيومئذٍ لا يُسألُ عن ذنبه إنسٌ ولا جأنّ)، الرحمن:٣٩. ومنه قوله:

إذا ما العوالي بالعبيط احمأرّتِ

يريدُ: احمارّت. وكذلك قوله:

.. بياضًا، وأمّا بيضها فاسوأدَّتِ

وأنشد قوله: (من خرافات العرب)

يا عجبًا لقد رأيتُ عجبا حمار قبّانٍ يسوقُ أرنبا

خاطمها زأمّها أن تذهبا

الخصائص: ٣/ ١٤٨.

(٢٩) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي، ١/ ١٤٢-١٤٣ والممتع في التصريف لابن عصفور، ١/ ٣٢٠.

(٣٠) المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، ١/ ٤٦.

أن يبيّن بيانًا ظاهرًا قبله مدّ مشبع، نحو «الطامّة» و«لا الضالّين»، و«الصاخّة»، و«دابّة»، وشبهه. فيتمكّن التشديد بتمكّن المدّ، وبإشباع المدّ يتمكّن التشديد، وإذا أخللت بأحدهما أخللت بالآخر، فلا بدّ منهما جميعًا، أعني المدّ والتشديد البالغ»[٣١]. وذكر مكي في كتابه «الكشف» أنّ أول المشدّد ساكن، وحروف المدّ سواكن، فلم يمكن أن يوصل إلى اللفظ بالمشدد بساكن قبله فاجتلبت مدّة تقوم مقام الحركة يوصل بها إلى اللفظ بالمشدّد. وكانت المدّة أولى، لأنّ الحرف الذي قبل المشدّد حرف مدّ، فزيد في مدّه لتقوم المدّة مقام الحركة، فيتوصّل بذلك إلى اللفظ بالمشدّد، وهذا إجماع من العرب ومن النحويين»[٣٢] فالعمل واضح، إذ هو زيادة المدّ، والغاية هي التمكّن، من نطق أوّل الحرفين المدغمين، إذ لا بدّ لهذا الحرف من حرف متحرّك يسبقه.

لكنّ القرطبي (ت٤١٦هـ) يرى أنّ هناك عملين، أو وجهتين لعملية التخلّص من التقاء الساكنين، الأولى أنّ الممدود صار بزيادته وطوله كالمتحرّك، لأنّنا نستطيع تطويل الحرف إذا كان من حروف المدّ أيّ زمان شئنا. والثانية أنّ المدغم في مثله يُنحى فيه بالحرفين نحو الحرف الواحد، فاجتمع فيه مدّ الحرف الذي هو قائم مقام الحركة، وكون الحرفين كالحرف الواحد، وفي الثاني حركة، فحسن الإدغام لذلك، فصار كأنّه لم يلتقِ ساكنان. بخلاف ما إذا كان قبل المثلين ساكن من غير حروف المدّ واللين في مثل ﴿أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف ١٥٠]، وكنْز زيد، فإن الإدغام يمتنع لاجتماع الساكنين في غير حال الوقف، فلم يجز لهذه العلة[٣٣]. وذكر القرطبي أنّ المدّ يقصّر في حروف المدّ واللين إذا كان بعدها ساكن يوقف

(٣١) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي القيسي، ص٢٢٧.
(٣٢) الكشف، لمكي، ١/ ١٤٢.
(٣٣) الموضح في التجويد للقرطبي، ص١٢٩، ١٣٠.

عليه، في مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، و﴿نَسْتَعِينُ﴾ وما أشبهه عن المدّ في «دابّة» و«الضالّين». وسبب ذلك أنّ الجمع بين الساكنين في الوقف غير ممتنع، على حين أنّ الموضع الذي لا يجوز فيه الجمع وهو الوسط. فجعل المدّ الذي في حروف المدّ واللين إذا كان الساكن بعده وسطًا أتمّ منه، إذا كان بعد حرف المدّ واللين حرف ساكن يوقف عليه[٣٤]. فحالة الوقف عارضة، والكلام على الوصل والإدراج.

وكان ابن جني قد أشار في حديثه عن الإدراج والجمع بين الساكنين، في نحو «شابّة» و«دابّة» وغيرهما إلى أنّ الحرف لما كان مدغمًا خفي، فنبا اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوّة واحدة، فجريا لذلك مجرى الحرف الواحد»[٣٥] أما ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) فصرّح بأنه جاز الجمع بين ساكنين في نحو «دار رّاشد» و«ثوب بّكر»، و«جيب بّشر» و«يظلمونّي» لما في الساكن الأول من اللين، ولما في الحرف المشدّد من التشبّث بالحركة، ولأنّ التقاء الساكنين فيها غير لازم، إذ قد يزول بالإظهار[٣٦]. أي خلافًا لوجوب الإدغام في نحو «شابّة» و«دابّة». وذكر الأستراباذي حين تعرّض لالتقاء الساكنين أنه جاز إذا كان الحرف مدغمًا في متحرك فهو في حكم المتحرك، وذلك لشدّة التصاقه به. فإن اللسان يرتفع بالمدغم والمدغم فيه ارتفاعة واحدة، فيصيران كأنهما حرف واحد[٣٧]. أما الخضر اليزدي فيجمع بين سببين كذلك لتهوين التقاء الساكنين. «والصحيح أنّ المدّ مهوّن للنطق للساكن بعده، لِما فيه من استمرار الصوت. وأنّ المدغم النطق

(٣٤) المصدر السابق، ص١٣٢.

(٣٥) الخصائص، ١/ ٩٢.

(٣٦) الممتع في التصريف لابن عصفور، ٢/ ٦٥١ ووردت «يظلمونّي» في المتن بالفك.

(٣٧) شرح الشافية للأستراباذي، ٢/ ٢١٢.

به أسهل من النطق بغيره، ولذلك جعلنا كلّ واحد منهما جزء العلة»[٣٨]. ويقول في موضع تالٍ بأنه لا وصل أشدّ من الإدغام[٣٩]. فالإدغام وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك بلا سكتة على الأول، بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتمادة واحدة قويّة، فيكون فيه إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام[٤٠]. وذكر المرعشي (ت١١٥٠هـ) أنّ الحرفين حين التشديد يصيران لشدة الامتزاج في السمع كالحرف الواحد، وإلا فهما حرفان في الحقيقة، وعوّض عنه، أي عن شدّة الامتزاج التشديد[٤١].

وقد تنبّه القدامى إلى أنّ في الإدغام عملًا واحدًا، و«ذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد، ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعبًا عليهم أن يدّاركوا في موضع واحد، ولا تكون مهلة كرهوه، وأدغموا لتكون رفعة واحدة، وكان أخفّ على ألسنتهم مما ذكرت لك»[٤٢]. ويكرّر سيبويه عبارة «يرفعوا ألسنتهم رفعة واحدة، أو من موضع واحد»[٤٣]. ويشير هذا إلى أنّ الحرفين في الإدغام يكونان شيئًا واحدًا، أي أنّ سكون الأول ليس منفصلًا وتامًّا، وإلا لم يحدث إدغام ألبتة، وقد نبّه على ذلك أكثر النحاة والتصريفيين. من ذلك أنّ ابن جني ذكر «أنّك في «قطّع»، ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة، وزالت الوقفة التي

(٣٨) شرح الشافية للخضر اليزدي، ١/ ٤٧٢.

(٣٩) المصدر السابق، ٢/ ٩٦٨.

(٤٠) شرح الشافية للأستراباذي، ٣/ ٢٣٥.

(٤١) جهد المقل للمرعشي، ص١٨٢.

(٤٢) الكتاب لسيبويه، ٤/ ٤١٧.

(٤٣) المصدر السابق، ٤/ ٣٦٥، ٤٠١، ٤١٨.

قد تكون في الأول لو لم تدّغمه في الآخر. ألا ترى أنك لو تكلّفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشمّت لها وقفة عليها تمتاز من شدّة ممازجتها للثانية كقولك (قطْطع).. فإن أنت أزلت تلك الوُقَيْفَة، والفترة على الأول خلطته بالثاني، فكان قربه منه وادّغامه فيه أشدّ لجذبه إليه، وإلحاقه بحكمه»[٤٤]. فالساكن المدغم مختلف عن الساكن الموقوف عليه وقفًا تامًّا، لأنّه متمتع حينئذ في الوقف بخصائصه الجرسية كاملة، على حين أنّه إذا أُدرج في الحرف الثاني دخل في حركته، ونقصت خصائصه الجرسية بسبب الإدراج. فقولنا: شُدْدَ، وحُلْلَ، من غير إدغام، إذ وقفنا على الحرف الأول وقفة ما مختلف عن قولنا: شدّ، وحلّ، وكلامنا إنّما على الوصل[٤٥]. فالإدغام لا يتحقّق إلا بالنطق بالحرفين متّصلين معًا بلا مهلة ولا تراخٍ. و«معنى عدم استقلاله - الحرف الأول - في التلفّظ عدم الفراغ من تلفظّه قبل الثاني. والفراغ إنما يكون برفع اللسان في اللساني، والشفة في الشفوي، والحلق في الحلقي عن مخرج الحرف. وذلك الرفع إن وجد - قبل تمام الإدغام - يكون فاصلًا بين الحرفين، ويستقلّ الحرف الأول وينتفي الإدغام. فحقيقة الإدغام التلفّظ بالمثل الثاني قبل الفراغ من المثل الأول»[٤٦]. وهذا كلام نفيس قبسه المرعشي من أحد كتب التجويد. وفيه فهم علمي صحيح لآلية الإدغام.

وذهب الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح إلى نحو قريب من هذا الكلام، إذ ذكر أنّ الحرف الأول من المدغم لا يكون فيه - من مراحل النطق

(٤٤) الخصائص لابن جني، ٢/ ١٤٠، وانظر الممتع لابن عصفور، ٢/ ٦٣١، وشرح الشافية للأستراباذي، ٣/ ٢٣٥، وشرح الشافية للخضر اليزدي، ٢/ ٩٦٢-٩٦٨.

(٤٥) الخصائص، ١/ ٩٤.

(٤٦) جهد المقل للمرعشي، ص١٨٢.

– إلا الحبس، وشيء من امتداده. أما الآخر فلا يكون فيه إلا الإطلاق وشيء من امتداد الحبس السابق. أما إذا حصل الإطلاق في وسط الطور الثاني (امتداد الحبس) بوقف أو بحركة، فلا يكون حينئذ الحرفان مدغمين. وعلى هذا فإننا إذا نطقنا بـ «لمّا، وقلنا: لمْ، ثم انتقلنا إلى المقطع الآخر «ما» بدون أن نقف على الميم الساكنة، أي بدون أن نزيل التوتر العضلي الذي يحدثه الحبس، ودون أن نطلق النَّفَس، كان نطقنا للحرفين بارتفاعة واحدة، أي بعمل واحد متصل، وإن حصل الإطلاق بعد الحرف الساكن (الأول) زال الإدغام. فالأول من الحرفين له الحبس والامتداد، وليس له إطلاق، والثاني له الإطلاق وشيء من الامتداد[٤٧].

وهكذا يتبيّن أنّ لطبيعة الحرف الساكن المدغم أثرًا في تهوين التقاء الساكنين، إذ هو ليس ساكنًا تمامًا أو موقوفًا عليه، لأنه داخل في حركة الحرف الثاني كما تقدّم، وهذا فهم سديد لآلية الإدغام، وعدم الفراغ من نطق الحرف الأول. ويجتمع هذا الفهم مع فهمهم لطبيعة المدّ التي تعادل الحركة، فتساعد على الإدراج، وتهوّن من التقاء الساكنين، كما ذكروا. بل إنّ الساكن الأول، وهو حرف مدّ ليس ساكنًا جلْدًا لا أثر فيه للحركة، وإنما السكون فيه متدرّج متلاشٍ، له شيء من الامتداد الزمني... «ونستنتج من ذلك أنّ بداية المصوّت الطويل (حرف المدّ) هو دائمًا متزايد القوة، وهذا يتفق مع ما قاله العلماء العرب، وخاصة حكمهم على حرف المدّ (نهايته) بأنه ساكن، إلا أنّ السكون هنا غير السكون في الحروف الجوامد، لأنّه يحصل بالتدريج»[٤٨].

(٤٧) مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، الجزائر، العدد (٦) لعام ١٩٨٢م، لعبد الرحمن الحاج صالح، ص١٨.

(٤٨) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية لعبد الرحمن الحاج صالح، ٢/ ١٩٤-١٩٥. =

فعلّة المدّ لدى القدامى في حالة الساكن المدغم هي دفع التقاء الساكنين وتهوينه، وتمكين النطق بالمشدّد، إذ هو محتاج إلى حركة ما قبله، مع أنّ الساكن في المشدّد ليس ساكنًا منتهيًا، بل هو متشبث بالحركة - كما يقول ابن عصفور[٤٩] - فكان المدّ (أي زيادته) كالحركة، لأنه يتميّز به أحدهما عن الآخر، وهو شبه إجماع من القدامى[٥٠]. غير أن الدكتور إبراهيم أنيس ذهب إلى أنّ السرّ في هذه الإطالة (للمدّ) كما يبدو الحرص على صوت اللين، وطوله، لئلا يتأثر بمجاورة الإدغام، فطبيعة اللغة العربية ونسجها تستلزم قصر أصوات اللين الطويلة حين يليها صوتان ساكنان (أي مدغمان). فحرصًا على صوت اللين، وإبقاء على ما فيه من طول بولغ في طوله[٥١]. ويتّفق الدكتور يحيى أحمد مع الدكتور أنيس، ويقول: « تبيّنَ من التجربة العملية أنّ الحركة الطويلة (يقصد الألف) في سياق المقطع الثقيل جدًّا (أي المكوّن من صامت وصائت طويل وصامت وصامت) تكون عرضة للتقليص، لذا فإنه يبدو من الواضح أن سبب المدّ في حالة ما سمّي بالمدّ اللازم هو المحافظة على صفة الألف»[٥٢]. لكنّ الحقيقة هي أنّ تقصير الألف ظاهرة لهجية قديمة وحديثة، ولا تتوقّف على وجود المقطع الذي ذكره الدكتور يحيى أحمد، فهي تكاد تشمل الكلمات التي تضمّ الألف على اختلاف تركيبها المقطعي. ومن هذا النحو ما ذكره القدامى من

= وانظر: «مطالعة في مفهوم الساكن والسكون» لأحمد محمد قدور، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٩٤)، الجزءان (٣-٤)، ص٣٢٩ وما يليها.

(٤٩) الممتع لابن عصفور، ٢/ ٦٥١.

(٥٠) الدراسات الصوتية لغانم الحمد، ص٥٢٩-٥٣٠.

(٥١) الأصوات اللغوية، ص١٥٩-١٦٠، ويقصد بالساكنين، الصحيحين من غير حركة، أي (consonunt).

(٥٢) «طول الحركة في اللغة العربية..» ليحيى أحمد، ص١٥٤.

«اللخلخانية» التي تعرض في كلام أعراب الشِّحر وعمان، ويقصرون فيها الألف، نحو «مشا الله كان» في: ما شاء الله كان[٥٣] فتقصير الألف ظاهرة لهجية سببها توفير الجهد، وتقصير الكلمات، وتشبهها في هذه الغاية «القُطعة» التي تحذف فيها أواخر الكلمات، نحو: يا أبا الحكا، وهو يريد: يا أبا الحكم، فيقطع كلامه عن إبانة بقية الكلمة. وهي لهجة ذائعة في كثير من البلاد المصرية[٥٤].

ومن أمثلة تقصير الألف ما هو مسموع في لهجة القاهرة، فيقولون: سنة أولى جمعه، جامعة، وفطمه، في: فاطمة، وشبّة في: شابّة، وحيطه ميله، أي مائلة، وبلّوا الشرْبات، أي: الشرابات، ونحو ذلك كثير مسموع الآن.

إنّنا نذهب إلى أنّ التفسير المقبول معتمد على ما تقدّم، من إرادة التخلّص من الساكنين بتمكين الساكن الأول لينطق بالساكن الثاني المدغم نطقًا متّصلًا مدرجًا. وهذا يتّسق مع عادة العرب في التخلّص من التقاء الساكنين بالتصرّف بالساكن الأول حذفًا أو تحريكًا. ونجد أنّ مبدأ تعزيز الخاصية السمعية للأصوات الذي اقترحه ديل وزملاؤه (DIEHL ET EL 1991) يمكن أن يفسّر لنا هذا الأمر. وخلاصة هذا المبدأ أنّه في حالة تجاور صوتين، فإن الآلية التي تتّبعها بعض اللغات هي اللجوء إلى تطويل صوت بهدف المحافظة على خصائص الصوت الآخر المجاور له.. ويمكننا أن نقول: إنّ طول الساكن المشدّد في ذلك السياق الصوتي لا يمكن تقليصه، لأنّ الوظيفة التفريقية (التشديد) مبنية عليه. لذا فإنّ المرء يتوقّع تغييرًا لطول الحركة المجاورة للتشديد، وذلك بهدف تعزيز خاصية التشديد[٥٥].

---

(٥٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، ١/ ٢٢٣، وفصول في فقه العربية لرمضان عبد التواب، ص١٥٠-١٥١.

(٥٤) فصول في فقه العربية لرمضان عبد التواب، ص١٤٠.

(٥٥) «طول الحركة في اللغة العربية..» ليحيى أحمد، ص١٥٣.

ومن حديث الاستئناس بالكلام الدارج في ديار العرب أنّ كثيرًا منهم ما يزال محافظًا على المدّ الطبيعي لحروف المدّ، وهناك من يزيدها مطلًا. ويمكن أن نعدّ أجزاء من الشام والعراق والجزيرة العربية مثالًا على هذه المحافظة على المدّ. كما يمكن أن نلاحظ مطلًا لها في كلام أهل دمشق القديمة. وهذا الذي عرفناه من كلام الناس يكاد يكون عامًّا حتى في لهجات أخرى من البلاد المصرية كلهجات الصعيد مثلًا خلافًا للهجة القاهرة التي رأينا ميلها إلى التقصير. ويؤثّر هذا من غير شكّ في العادات النطقية للعربية والقرآن. ومن هذا القبيل لاحظ الدكتور يحيى أحمد من خلال التجربة أنّ قارئين ينتميان إلى مصر يميلان إلى المدّ المتوسّط، على حين أنّ قارئين آخرين ينتميان إلى الجزيرة العربية يميلان إلى التطويل[٥٦]. وانتهى الدكتور يحيى أحمد إلى أنّ الأداء المعاصر للمدّ اللازم يزيد على ما قدّره القدامى له[٥٧]. وفي ذلك دليل على أنّ هذا المدّ ظاهرة راسخة في أداء القرآن والعربية مهما اختلفنا في تفسيره.

وهكذا يتبيّن أثر المراجعة العلمية الصحيحة للمسائل الصوتية التي خلّفها علماء القراءة والتجويد والنحو في ضوء الدرس الحديث، ولا سيما الدرس التجريبي منه. فالنهوض بعلم الأصوات عندنا يحتاج إلى إبراز المسائل التي خلّفها القدامى، ودراستها دراسة علمية منصفة، كما يحتاج إلى الاستعانة بما جدّ في علوم اللسانيات من نتائج مجرّبة. وعندما يتحقّق هذا النهج نكون قد شرعنا في تجديد علومنا، وتقديمها إلى الأجيال الجديدة عربية الوجه واللسان. والله الموفّق للصواب.

(٥٦) المرجع السابق، ص١٤٥.

(٥٧) المرجع السابق، ص١٤٧. ويذكر أنّ النتائج الواردة في هذه الدراسة مستخلصة من تلاوة أربعة قرّاء فقط، ومن عدد محدود من الأمثلة، انظر ص١٥٨.

المصادر والمراجع

أ- الكتب

- أصوات اللغة عند سيبويه لأحمد محمد قدّور، دار نينوى، دمشق، ط. أولى ٢٠١٩م.
- الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة، ط. رابعة ١٩٧١م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية ومؤسسة الريان، مكة وبيروت، ط. أولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية لعبد الرحمن الحاج صالح، مجمع اللغة العربية الجزائري، الجزائر، ٢٠٠٧م.
- بين اللسانيات وعلوم اللغة لأحمد محمد قدّور، دار نينوى، دمشق، ط. أولى ٢٠٢٢م.
- التشكيل الصوتي في اللغة العربية، فونولوجيا العربية لسلمان حسن العاني، ترجمة ياسر الملاح، مراجعة محمد محمود غالي، النادي الأدبي الثقافي، جدّة، ط. أولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- جهد المقل للمرعشي، الملقّب بساجقلي زاده، دراسة وتحقيق سالم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، د. ت.

- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد لغانم قدوري الحمد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة لخلود، بغداد، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار المعارف للطباعة، دمشق ١٩٧٣م.
- سرّ صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط. أولى ١٩٨٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، بالقاهرة ١٣٥٦-١٣٥٨هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب في علم التصريف والخط للخضر اليزدي، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان، بيروت، ط. أولى ٢٠٠٨م.
- فصول في فقه العربية لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط. ثانية ١٩٨٣م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط. ثانية ١٩٧٩م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٤م.
- مرشد القارئ إلى معرفة معالم المقارئ، لابن الطحّان السماتي، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشير، عمان، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى ١٩٩٩م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، البابي الحلبي، القاهرة، د. ت.
- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط. أولى ١٩٧٠م.
- الموضح في التجويد للقرطبي، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط. أولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

ب- البحوث

- أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، ليحيى قاسم، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية لسمير شريف ستيتية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول، كانون الأول ١٩٩٢م، جمادى الآخرة ١٤١٣هـ.
- طول الحركة في اللغة العربية وعلاقته بالبنية المقطعية ليحيى علي أحمد، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (٢٩)، العدد (٣-٤) لعام ٢٠١٣م.

- مبادئ التشكيل الصوتي، مراجعة وتقييم لأحمد محمد قدّور، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٩٣)، الجزءان الأول والثاني لعام ٢٠٢٠م.
- مسائل في مصطلحات التجويد لفضيلة الشيخ جلال الحنفي والإجابة عنها للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر، العدد (٦) لعام ١٩٨٢م.
- مطالعة في مفهوم الساكن والسكون، لأحمد محمد قدور، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٩٤، الجزءان (٣-٤)، لعام ٢٠٢١م.

* * *